

Distr.: General
30 December 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات
في أفريقيا وحلها عن عام ٢٠١٣، بصيغته التي أقرها أعضاء الفريق العامل.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق باعتبارهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) أوجين - ريشار غاسانا
رئيس الفريق العامل المخصص
المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها



الرجاء إعادة استعمال الورق

140114 130114 13-63662 (A)



تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

أولاً - مقدمة

- ١ - الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلّها في أفريقيا هو هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، أنشئت عملاً بالبيان الرئاسي S/PRST/2002/2، الذي سلّم فيه مجلس الأمن بالحاجة إلى اتخاذ تدابير ملائمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها، وأعلن اعترامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في بيانه الرئاسي ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢ - وعيّن السفير والممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، أوجين - ريشار غاسانا، رئيساً للفريق العامل المخصص للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر S/2013/2). ويبين هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل المخصص في عام ٢٠١٣.

ثانياً - تقرير عن الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل في عام ٢٠١٣

- ٣ - في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، اجتمع الفريق العامل للنظر في أنشطته لعام ٢٠١٣ على نحو ما اقترحه الرئيس. واتفق أعضاء الفريق العامل، بعد مناقشة جرت بينهم، على برنامج العمل المقترح.
- ٤ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، عقد الفريق العامل اجتماعاً مكرّساً لتقييم عمله ومناقشة السبل التي يمكن أن يحدث بها أثراً ملموساً وإيجابياً بقدر أكبر على العمل اليومي لمجلس الأمن وعلى أوضاع تتعلق ببلدان محددة مدرجة على جدول أعماله، لا سيما من منطلق منع نشوب النزاعات. واستمع الفريق العامل في تلك المناسبة إلى إحاطتين قدمهما كل من تيبّي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وتايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.
- ٥ - وأشار السفير أنطونيو إلى أن الفريق العامل طرح عدداً من الأفكار المبتكرة على مرّ السنين، ولكن تنفيذ التوصيات المتفق عليها سابقاً ما زال من التحديات المطروحة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى الطبيعة التناوبية لرئاسة الفريق، مما يؤدي إلى عدم متابعة الرؤساء المتعاقبين على الدوام في السنوات التالية لما يقدّمه الرؤساء السابقون من توصيات. وأشار أيضاً إلى أن

بعض التوصيات أو الولايات المرتبطة بالفريق العامل قد فقدت أهميتها بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن دور الفريق العامل في تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن قد أصبح غير ذي أهمية مع إنشاء لجنة بناء السلام التي يقدم رؤساؤها تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الأمن. ولذلك، من الضروري تقييم أهمية التوصيات السابقة وما يترتب عليها من آثار محتملة على أعمال مجلس الأمن.

٦ - ومن ناحية أخرى، أشار السفير أنطونيو إلى أن الاتحاد الأفريقي يمرُّ بمرحلة تحول أساسي عميق مع تنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية التي يتصدَّرُها منع نشوب النزاعات. ورأى أن من الأهمية بمكان أن يتكيف الفريق العامل لا مع الديناميات المتغيرة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فحسب، بل كذلك مع الآليات التنفيذية التي أنشئت لتعزيز التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، على غرار فرقة العمل المشتركة الرفيعة المستوى المعنية بالسلام والأمن والاجتماعات الدورية بين المكاتب.

٧ - وفي معرض تقديم توصيات قد تؤدي إلى تعزيز فعالية الفريق العامل، اقترح السفير أنطونيو أن يساهم الفريق في التحضير للاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة التي يعقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وأن يعمل مع الاتحاد الأفريقي بطرق منها آلية الدعوة التابعة للمجموعة الأفريقية بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا؛ وأن يساعد مجلس الأمن في بلورة عقيدته في مجال حفظ السلام مع مراعاة التحديات الجديدة التي تطرحها حالة مالي وحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وقال الأمين العام المساعد إن بوسع الفريق العامل، مع تنامي الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أن يساعد في استمرار التركيز بشكل سليم على المسائل التي تتصدى لها المنظمتان معاً، مثل مالي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة دليلاً على تنامي هذه الشراكة، وأشار الأمين العام المساعد إلى أن بوسع رئيس ذلك المكتب، وهو الممثل الخاص هانلي منكيريس، أن يقدم إحاطة إلى الفريق العامل قصد توعية مجلس الأمن بشأن المسائل التي لا يصب عليها اهتمامه. وأضاف أن بوسع رئيسي المكتبين الإقليميين للأمم المتحدة لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا أن يقوموا بالمثل.

٩ - ورحَّب أعضاء الفريق العامل، وكذلك ممثلو الدول الأعضاء الأخرى الذين حضروا الاجتماع، بالفرصة السانحة لإجراء تقييم للأنشطة السابقة التي اضطلع بها الفريق العامل وقدموا عدداً من المقترحات بشأن كيفية تفعيل عمله. وشدد العديد من المتكلمين على أن

قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) يظل دليلاً مفيداً يُهتدى به لتعزيز التعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

١٠ - واقترح عدد من المشاركين أن يحوّل الفريق العامل اهتمامه إلى مسائل جغرافية محددة. وأشار إلى أن المناقشات التي يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، قد تكون مفيدة لأعمال مجلس الأمن، وذلك في حالات مثل الصومال، والسودان وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب مشاركون آخرون عن تأييدهم لاستكشاف الآفاق بهدف منع نشوب النزاعات، واقترحوا بأن تُحال نتائج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن الإنذار المبكر والاستجابة إلى الفريق العامل على نحو أكثر انتظاماً. واقترح أيضاً أن تقدم إلى الفريق إحاطات عقب اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن وأن تقدم إليه إحاطات أخرى من بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، باعتبار ذلك سبباً لضمان حصوله على القدر الكافي من المعلومات والقدرات التحليلية لتقديم المساعدة إلى مجلس الأمن من الناحية العملية.

١١ - ورأى عدد من أعضاء الفريق العامل أن يستفيد مجلس الأمن من تحديد الولايات بصورة دورية لمناقشة مسائل هامة، من قبيل اقتراح أشكال مبتكرة لحفظ السلام، أو أحدث التكنولوجيا في مجال الرصد، ضمن إطار الفريق. وأكد بعض المتكلمين أيضاً الأهمية التي يكتسبها السعي إلى إقامة أوجه تآزر بين الفريق ومؤسسات أخرى، مثل لجنة بناء السلام.

١٢ - واقترح بعض أعضاء الفريق العامل أن يعقد مجلس الأمن مناقشات دورية عن وضع الفريق، ضماناً لاستكمال ولايته وتحديد رؤيته وبرنامج عمله، وأن يُتوخى الوضوح فيما يتعلق بالمسؤولية عن تنفيذ القرارات، من قبيل تلك الواردة في القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢).

١٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقد الفريق العامل جلسة مفتوحة لمناقشة بناء المؤسسات والحكم الرشيد باعتبارهما أداتين لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. ومن ضمن المدعوين للمشاركة في حلقة النقاش تكيدا أليمو (متكلماً بصفته الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة وممثلاً لرئيس الاتحاد الأفريقي)؛ وجواو هونوانا، مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية؛ وجوردان رايان، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأندرو تولمنسون، مدير مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة.

١٤ - وأجرى السفير أليمو مقارنة بين ماضي أفريقيا وحالتها الراهنة التي تضطلع فيها أفريقيا بدور قيادي في حل النزاعات ومنع نشوبها في القارة، وتساعد فيها آليات الاتحاد الأفريقي (من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية

والانتخابات والحكم، وإطار الاتحاد الأفريقي للإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع) في ضمان تحقيق التقدم الاقتصادي والحكم الرشيد والمساءلة والديمقراطية. واسترشد بحالة خروج بلده من النزاع فأعرب عن اعتقاده بأنه لا بد من إقامة مؤسسات دولة قوية من أجل ازدهار الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي. فالتنمية المستدامة لن تكون بمثابة آلية لمنع نشوب النزاعات إلا في إطار هذا السيناريو.

١٥ - وأشار السيد هونوانا إلى أنه يلزم حكم رشيد، إلى جانب مؤسسات قوية، لبناء الوحدة الوطنية وترسيخ المواطنة. ولقد شهدت إدارة الشؤون السياسية عمليات انتخابية سلسلة لدى توسيع نطاق الشراكات بحيث لم تقتصر على الحكومة المعنية فحسب بل شملت كذلك المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. وشدد أيضاً على أهمية إدراك التحديات المحددة اللازمة لتعزيز الحكم الرشيد وبناء المؤسسات في سياقات معينة.

١٦ - ورَكَز السيد رايان على السبل الكفيلة بإنشاء المؤسسات والبنى التحتية اللازمة لتمكين البلدان المعرضة لنشوب النزاعات من درء العنف ومعالجة الأسباب الجذرية لمعاناة الناس. واستكشف أوجه الترابط القائمة بين ضعف المؤسسات والحكم الإقصائي واستفحال النزاعات. وأضاف أن المجالات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشمل ما يلي: بناء قدرات المواطنين؛ الدعم الدستوري؛ الانتخابات؛ بناء المؤسسات؛ الإنذار المبكر؛ الوسطاء المطلعون؛ دور المرأة في بناء السلام؛ منع نشوب النزاعات. وفي إطار الخطوات التالية، اقترح إيجاد وسائل مرنة لتيسير تبادل المعلومات بين الدول بشأن إرساء الهياكل الأساسية من أجل السلام.

١٧ - وأشار السيد توملنسون إلى أن أهمية الحكم المحلي الرشيد في منع نشوب النزاعات وردت في التقرير المرحلي للأمين العام عن منع نشوب النزاعات المسلحة لعام ٢٠٠٦ (A/60/891). وقال إن على المؤسسات أن تعكس الحقائق التي تستند إليها وإلى أن بناء المؤسسات ينبغي أن يكون عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة تراعي النظم غير الرسمية والمخصصة والتقليدية التي قد تكون قائمة بالفعل. وأكد أيضاً مدى الأهمية الحيوية التي يكتسبها نقل المهارات بالنسبة إلى هدف بناء المؤسسات، وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ذلك الصدد. فلا يكفي بناء حكومة تتمتع بالأهلية فقط بل يجب بناء حكومة تعتبر عادلة وشاملة للجميع وشرعية.

١٨ - وشدد بعض أعضاء الفريق العامل على أن السلطة القضائية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة تضطلع بأدوار رئيسية في كفالة قوة المؤسسات وتلبية احتياجات الناس.

ونوّه أعضاء آخرون بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي، في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء مؤسسات فعالة. وأشار إلى أنه لا يكفي إجراء انتخابات ناجحة لتحقيق سلام دائم، نظراً إلى أن إصلاح القطاع الأمني وإرساء المصالحة وتحقيق التنمية الاقتصادية (بما في ذلك مكافحة البطالة في صفوف الشباب) على نفس القدر من الأهمية. وذكر أحد المشاركين أن تقرير أيار/مايو ٢٠١٣ الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يشير بوضوح إلى مسألة بناء المؤسسات والحكم الرشيد التي يرى وفد بلده أن تكون من مجالات تركيز عمل الأمم المتحدة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وألح عضو آخر إلى أهمية حوكمة الموارد الاقتصادية والطبيعية، وكذلك إلى أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها الفريق العامل في عام ٢٠١٣

١٩ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أطلق الفريق العامل صفحة شبكية أعيد تشكيلها بالكامل على موقع الأمم المتحدة في شبكة الإنترنت (<http://www.un.org/sc/committees/ahwga>). وتضم هذه الصفحة الشبكية الجديدة في مكان واحد كمّاً هائلاً من المواد المتفرقة المتصلة بالفريق، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقارير الأمين العام، والتقارير السنوية المقدمة من الفريق، والبيانات المشتركة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢٠ - وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اجتمع أعضاء الفريق العامل لمناقشة مشروع البيان المشترك المقرر اعتماده في الاجتماع التشاوري السنوي السابع بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتوصلوا إلى اتفاق عن طريق التفاوض على نص البيان مع نظرائهم في الاتحاد الأفريقي. واعتمد البيان المشترك (S/2013/611، المرفق) في الاجتماع التشاوري السنوي السابع المشترك بين المجلسين، الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

رابعاً - الاستنتاجات

٢١ - أثناء فترة تولي رواندا رئاسة الفريق العامل، شدّد رئيس الفريق تشديداً كبيراً على مسألة جعل اجتماعات الفريق مفتوحة أمام مشاركة دول من غير الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تنشط على الأرض. وشجع الرئيس على إجراء مناقشات مفتوحة وصريحة من أجل غرس الأفكار التي قد تسهم على نحو إيجابي

في تحسين عمل المجلس، لا سيما وأن جدول أعماله يتركز في الغالب على المسائل المتعلقة بأفريقيا.

٢٢ - ويود الرئيس أن يوصي الفريق العامل بأن يواصل عقد مزيد من الاجتماعات المفتوحة من هذا النوع. ولقد استفاد الرئيس، أثناء توليه منصبه، من الخبرات والتجارب المتنوعة للأكاديميين والمسؤولين في الأمانة العامة وغيرهم من الممارسين التي أثرت مناقشات الفريق أياً إثراء. ولذلك، يشجع الرئيس على مواصلة هذه الممارسة. كما يشجع الرئيس على إعادة النظر في بعض المواضيع بصورة دورية للتعمق في دراسة التحديات التي ما زالت قائمة في أفريقيا، وذلك بهدف تحديد آليات للتخفيف من حدتها عن طريق الحوار المستمر.

٢٣ - وإضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى ما ورد في الفقرة ١٨ من القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، حيث قرر مجلس الأمن متابعة البيانات الصادرة عن الاجتماعات التشاورية السنوية للمجلسين من خلال قنوات منها فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ولذلك، ينبغي للفريق العامل أن يواصل الاضطلاع بهذه الولاية المهمة التي أوكلها إليه مجلس الأمن.

٢٤ - وبوسع الفريق العامل المخصص أن ينفذ هذه الولاية التي أوكلها إليه المجلس بمتابعة البيان المشترك الصادر في ختام الاجتماع التشاوري السنوي السابع المشترك في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، يبدو أن تطور منظومة السلام والأمن الأفريقية وتعزيزها وتنامي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمور تتيح للفريق العامل المخصص عدداً من الفرص لإعادة تنشيط برنامج عمله من خلال الاضطلاع بدور هيئة للخبراء بوسعها أن تسدي المشورة إلى المجلس بناءً على ما تتلقاه من معلومات وتحليلات من مصادر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل محدّدة مدرجة على جدول أعمال المجلس، ويشمل ذلك مجالي الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

٢٦ - ويلاحظ الرئيس أن مختلف الاجتماعات قد أفضت إلى توصيات مفيدة للغاية بشأن العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبشأن تعزيز مبدأ سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وكلها أمور من شأنها أن تعزز عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يود الرئيس أن يقترح بأن يعقد المجلس مناقشة تحاورية أو معتكفاً استناداً إلى هذه التوصيات وذلك للنظر في تلك التي يمكن إدراجها ضمن عمل المجلس. وسيكون من المهم إدماج ما خرجت به مناقشات الفريق العامل من نتائج قيمة في أعمال مجلس الأمن المتعلقة ببلد أو موضوع محدد.

٢٧ - ويود الرئيس أن يعرب عن امتنانه شخصياً وامتنان وفد رواندا لأعضاء الفريق العامل لما أبدوه من تعاون وما قدّموه له من دعم في أداء ولاية الفريق. ويعرب الرئيس أيضاً عن تقديره للمنظمات والأشخاص الذين أثروا مناقشات الفريق أيما إثراء.

٢٨ - وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة على مساعدتنا في الوفاء بولايتنا وأخص بالشكر جيمس ساترلين ومارلين ألفريد وأوسيلوكا أوبازي الذين سبق أن قدموا لنا المساعدة. ويتمنى الرئيس لخلفه كل التوفيق في مواصلة العمل الهام الذي يضطلع به الفريق العامل.